سرديات إعادة تصنيف الفُوسفوجيبس في تونس: هل يتحول السم البيئي إلى ترياق تنموي؟

جيهان عليبي

نيسان/أبريل 2026

مقدمة

خلال لقائه بوزيرة الصناعة والمناجم والطاقة التونسيّة، في الرابع من آذار/مارس2025، تدخّل الرئيس التونسيّ قيس سعيد مباشرةً مشددًا على ضرورة "إيجاد حل نهائي لمعضلة الفوسفوجيبس" في قابس، معتبرًا أن "العلم كفيل بإثبات عدم خطورة هذه المادة ".[1] ولم يمض يوم واحد على تلقي هذه التوجيهات حتى عُقِد مجلس وزاري مضيق تقرر خلاله "شطب مادة الفوسفوجيبس من قائمة النفايات الخطرة" وإدراجها كمادة منتجة وقابلة للاستعمال في مجالات متعددة وفق "شروط مضبوطة".[2]

يتعلق المشكل بإعادة تصنيف نفاية صناعية ناتجة عن معالجة الفوسفات الطبيعي، تحتوي في تركيبتها الكيميائية على العناصر التالية :

- مكون رئيسي : يتمثل أساسا في الجبس ($CaSO_4 \cdot 2H_2O$) وبقايا الحمض الفوسفوري.[3]
- ملوثات معدنية : وتشمل المعادن الثقيلة على غرار الكادميوم (Cd)، الزنك (Zn)، الرصاص(Pb)، الكروم (Cr) وكذلك الزرنيخ (As).
- عناصر مشعة : قد يتفاوت تركيزها حسب الخام الفوسفاتي وتشمل اليورانيوم (U-238) والراديوم (Ra- 226).[4]

وعلى مدار عقود، مثلت هذه المادة دليلا صارخا على الظلم البيئي في المنطقة بالنسبة للمجتمعات المتضررة[5] نتيجة السكب المتواصل في البحر الذي تحول هو الآخر إلى مزبلة للمصانع؛ مما أدى إلى بروز إشكاليات بيئية وصحية واقتصادية عديدة، لعل أبرزها القضاء على الثروة السمكية والأعشاب البحرية النادرة التي أسهمت سابقا في إعتبار قابس كحاضنة لأكبر مراعي البوسيدونيا في البحر الأبيض المتوسط. فضلا عن تضرر الأنشطة التجارية والحرفية واستفحال الأمراض السرطانية والتنفسية، وتزايد حالات الإصابة بالإلتهابات لدى السكان المحليين.[6] فقد أشارت نتائج تقرير التدقيق البيئي والاجتماعي للمجمع الكيميائي بقابس،الصادر في شهر يوليو

2025، إلى وجود العديد من الإخلالات التي تؤكد عدم التزام المؤسسة بمبادئ التنمية الصناعية المستدامة و غياب الامتثال في مستويات الكادميوم في الفوسفوجيبس التونسي حيث تتجاوز الحد التنظيمي المحدد ب (106,02NT).[7] وهو ما يثير تساؤلات جدية حول هذه المادة التي أصبحت محور نزاع محلي.

على هذا الأساس، يتجاوز القرار المعلن طابعه التقني ليتحول إلى حدث رمزي له دلالاته ومعانيه، يجعل من قرار إعادة تصنيف النفاية "السامة" ضربا من الجرأة السياسية غير المألوفة في سياق صنع السياسات البيئية التونسية. فالسرديات التي روج لها النظام لا تقل أهمية عن القرارات التي أُقِرَّت، كسردية سياسية تكشف عن عمليات أشمل لها علاقة بكيفية تأطير السلطة للمشاكل، وبالتبعية طرح حلول لها ضمن أطر علمية وسياسية.[8] تندرج هذه الورقة ضمن مدخل الإطار السردي للسياسات (Narrative Policy Framework)الذي يسعى إلى تفكيك البنية السردية والوقائع المرتبطة بها، باعتبارها بناءات اجتماعية للمعنى. فضلا عن فهم مكوناتها ودلالاتها على مستوى المايكرو، الميزو والماكرو.[9]وتزداد أهمية التحليل السردي للسياسات في اللحظة التي نجد فيها أنفسنا كباحثين في منطقتنا العربية أمام أنظمة سُلطوية متوجسة تعمد إلى التعتيم والحجب المستمر للمعلومات والمعطيات الرسمية والتحالفات والشبكات المحيطة بعملية صنع السياسات. في الحالة التونسية، يميل النظام إلى الترويج لسياساته في بلاغات"فيسبوكيّة" ومراسيم وخطابات مشحونة لغويا وعاطفيا. وهو ما يجعل الإطار السردي للسياسات المدخل التحليلي الأمثل لتفكيك سردية إعادة تصنيف الفوسفوجيبس وأهدافها الأداتية من داخل النص السلطوي نفسه.

ومن هذا المنطلق، تسعى الورقة الحالية إلى الإجابة عن سؤال أساسي وهو: كيف بنى النظام التونسي سرديته لإزالة صفة الخطر عن الفوسفوجيبس؟ وما الدور الذي لعبته هذه السرديات في التأثير على واقع السياسات البيئية في تونس؟

وللإجابة عن هذا السؤال تنقسم الورقة إلى ستة محاور رئيسية، يستعرض المحور الأول جملة الإجراءات المعلنة التي أحاطت بقرار إعادة التصنيف. في القسم الثاني نتناول القرار بصفته إجراء تصحيحي يستجيب للمطلبية المحلية. أما المحور الثالث، فقد خُصِّص لتفكيك البنية السردية للقرار. بينما يحلل المحور الرابع التحالفات الخطابية الداعمة للسردية الرسمية. في حين، يطرح المحور الخامس الآليات الخطابية والرمزية التي ابتكرتها السلطة لقمع السرديات البديلة. أما المحور السادس والأخير فيركز على البعد النيوليرالي لقرار حذف الفوسفوجيبس من قائمة المواد السامة.

الإجراءات الحكومية المعلنة: لحظة تأسيسية لبناء "السردية الرسمية"

في محاولة الإمساك بالمعنى العميق الذي تشكل داخله قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس في تونس، توجد ضرورة ملحة لتوسيع الأفق التحليلي لجملة القرارات الواردة في نص البلاغ الحكومي يوم 5 آذار/مارس 2025، باعتبارها لحظة مفصلية في بناء السردية الرسمية. فمنذ الجملة الأولى، تعلن الحكومة عن "برنامجها المستقبلي لتطوير إنتاج ونقل وتحويل الفوسفات" للفترة الممتدة بين 2025- 2030 باعتباره "رافدا من روافد التنمية " و"أحد أعمدة الاقتصاد الذي يتوجب استعادة دوره ومكانته".[10]

ويُعرب المجلس عن عزمه "إنشاء وحدات صناعية لإنتاج وتنقية الحمض الفوسفوري بطاقات إنتاج سنوية عالية" فضلا عن "إحداث وحدات نموذجية لإنتاج الأمونيا الخضراء بقابس"[11] و"تركيز محطات لمعالجة الإفرازات المنبعثة بهدف تحسين الوضع البيئي" مع "الترفيع في نسبة نشاط المصانع بنسبة 80% من الطاقة التصميمية في غضون عام 2028" إلى جانب "توفير الدعم المالي للمجمع الكيميائي وإعفائه من بعض الأداءات"؛[12]مما يعني الحفاظ على استمرارية نشاط هذه المؤسسة الصناعية ودعم توجهاتها.

وهكذا أسقطت الحكومة جملة من الحواجز التشريعية والرقابية التي أعاقت قدرة الدولة على الاستغلال والتثمين بإقرارها "حذف الفوسفوجيبس من قائمة النفايات الصناعية الخطرة" وإدراجه "كمادة منتجة" دون التوسع في نص القرار الذي ورد في نهاية البيان، رغم كونه يمثل العمود الفقري الذي قامت عليه أغلب القرارات والإجراءات المذكورة سلفا.[13]وقد اختارت الحكومة الإعلان عن قراراتها في مجلس "مضيق". وقد يتجاوز هذا التفصيل سياقه البروتوكولي ليتحول من لحظة اعتيادية إلى مادة تحليلية تضفي على القرارات طابعا استعجاليًّا وتخصصيًّا يشمل مجموعة من الفاعلين دون سواهم لتتشكل بذلك سردية إصلاحية تبدو في الظاهر وكأنها استجابة للمطلبية الشعبية.

تغيير إصلاحي "قريب من المطالب المحلية"

تقدم السلطة الحالية قرار حذف الفوسفوجيبس من قائمة النفايات الخطرة كمبادرة تحديثية تنموية من شأنها تحويل الخطر البيئي إلى فرصة اقتصادية تحقق المنفعة العامة. علما بأنها قد استندت إلى رصيد لغوي وخطابي سابق للحظة الإعلان الرسمي عن الإجراءات الجديدة. وهو مشروع تبناه الرئيس قيس سعيد في أكثر من مناسبة وتحدث عنه لأول مرة في تصريحات 2020 و2024 التي تكشف عن تحول تدريجي في خطاب الدولة المؤسس لصناعة الإصلاح الذي يمنح الحدث بعده الأخلاقي، من تأطير الفوسفوجيبس كمشكل بيئي ومسبب لمخلفات صحية أبرزها "استفحال الأمراض السرطانية بالمنطقة"،[14] إلى الحديث عنه تحت مسمى الضرورة "كثروة يمكن استغلالها في ظل الوضع المالي الصعب الذي تعيشه البلاد".[15]

من جهته، يؤكد البلاغ الحكومي الجديد على الدور الأدائي للحكومة واعتمادها على مقاربة "إستراتيجية شاملة"[16] تراعي الجوانب الاقتصادية والمالية والبيئية عبر السعي إلى توفير فرص تشغيلية وظروف عمل لائقة بالمنشآت الصناعية في مناطق الحوض المنجمي وقابس".[17] تتحدث الحكومة عن نيتها "لتعميم الخير على الجميع" وتحقيق"نقلة مرجوة"في قطاع الفوسفات عموما عبر "الترفيع في الطاقة الإنتاجي" و"البحث عن أسواق جديدة للتصدير".[18] هذا التغير في الرؤى والمناهج والأهداف والمنطق الذي تدير به السلطة المشكل يظهر كمحاولة تغيير بنيوي في زمن مضبوط سياسيا ليكون مرئيا من ناحية التنفيذ.

وبهذا الشكل يُستبدل التعريف البيئي للمادة، باعتبارها مخلفا ساما، بتعريف اقتصادي تنموي واستثماري يؤطر المسألة من جهة كونها سوء إدارة لموارد قابلة لإعادة التوظيف والتثمين من جديد.من هذا المنطلق، يصبح من الضروري تحليل البنية السردية لسياسة إعادة تصنيف الفوسفوجيبس بهدف فهم الكيفية التي تُبنى بها السياسة كسردية.

البنية السردية للقرار

يذهب تحليل السياسات العامة، كسرديات تسعى للإقناع والهيمنة، إلى تفكيك خطاب صانع القرار والتقاط أربعة عناصر أساسية وحاسمة في كل سردية وهي:السياق المحيط بهذا القرار والشخصيات المشاركة والحبكة التي من خلالها مُرّرت السياسة والمغزى أو الحل الذي يظهر كاستجابة ضرورية للمشكلة.

وهنا تأتي سردية الدولة في سياق طويل من التوترات البيئية والاقتصادية المتراكمة منذ السبعينات وتحديدا مع انطلاق النشاط الصناعي للمجمع الكيميائي بقابس وبداية تكديس أطنان من مادة الفوسفوجيبس والتخلص منها سواء بالسكب أو التخزين وهو ما سبب أزمة بيئية حادة بالمنطقة.أمام هذا الإرث، صاغت السلطة الحالية المشكل كنتاج لفساد تاريخي نخر البلاد وأفضى إلى إنهاك البيئة والاقتصاد خصوصا قطاع الفوسفات ومشتقاته.

وبما أن كل أداء سردي يتطلب وجود أبطال وأشرار وضحايا ليكون متكاملا. فإن البطل الرئيسي في الحالة التي بين أيدينا هو الرئيس قيس سعيد،الذي يقدم نفسه كبطل منقذ لتونس ورجل تاريخ (homme – histoire)[19] يجسد الشعب والدولة والقانون والتاريخ على حد السواء. إذ جاء ليسد فراغا ويلبي حاجات ماسة عبر إعلانه عن سياسة بديلة تنتصر فيها "النوايا الطيبة" والفعل العقلاني ضد مؤامرات الماضي والعلوم البائدة المستخدمة سلفًا. كما تمثل الحكومة وتحديدا وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة عنصر تنفيذ، ووزيرا الصحة والتجهيز عنصرين مؤيدين. فضلا عن اللجنة العلمية التي برزت كجهة مرجعية مساعدة في إضفاء الشرعية العلمية على القرار، وذلك بجانب جهة ثانية وهي المجمع الكيميائي بقابس كفاعل مسؤول ومنفذ لمهمة التثمين. وفي المقابل فقد تلخَّص تشخيص دور الشرير/العدو في المنظومات السياسية السابقة (ما قبل 25 يوليو/تمّوز 2021) والقرارات التي تبنّاها النظام طيلة تلك الحقب، ومن أبرزها قرار التصنيف في حد ذاته[20] وكذلك الأوامر التي عطلت تحويل المادة ونقلها.[21] ويمثل المجتمع المدني هو الآخر خصما وجب ترويضه، رمزيا وماديا، لضمان الاستمرارية السردية. ولطرح الثالوث اللازم لكل بناء سردي، فقد عرَّف خطاب السلطة الحالية الضحية المتمثلة في السكان المحليين بقابس كمتضررين من سياسات عدم التثمين من جهة والاقتصاد التونسي المتأزم من جهة أخرى.

تبني السلطة قرارها السياسي على آليات سببية تلقي اللوم على الأطراف المستفيدة من الوضع الاقتصادي الهش. ويستند النظام في بناء حبكته إلى آليتي العجز والمؤامرة. أي الانتقال من وضع متردي اعتبر لعقود طويلة غير قابل للتغيير إلى أن شهد في النهاية تغيرا وتحولا.[22]و هي حبكة لا تخلو من درامية تُخرج المشكلة كأزمة قديمة عالقة، تستوجب قطيعة مع الماضي وتشكك في كل المعرفة السابقة الخاصة بالتصنيف.

و تتجلى القيمة الأخلاقية للقرار في كونه جزء من "حرب تحرير وطنية" تشنها السلطة منذ سنوات من أجل "تطهير البلاد من الفساد".[23] وعليه يكون قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس ومراجعة الإطار التشريعي الخاص به حلا عمليا وضروريا "لإنعاش الاقتصاد" و"تحقيق الثروة" و"الحفاظ على البيئة".

وانطلاقا من تحليل البنية السردية الخاصة بسياسة إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس في تونس، سنسعى إلى الوقوف على التحالفات التي ساهمت في دعم القرار وتمريره سياسيا.

التحالفات الخطابية المؤيدة للسردية السلطوية

وفق مدخل التحليل السردي للسياسات، يعتبر بناء التحالفات الخطابية والائتلافات المساندة ركيزة أساسية لتثبيت أي سردية وضمان استمرارها. وهنا في مرحلة أولى، تؤكد وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة على شرعية القرار المعلن باعتباره "نتاج تقرير علمي موسع"[24] استُنِد فيه حسب قولها إلى "150مرجعا علميا من عام 1995 إلى عام 2023 بهدف تغطية الجوانب الكيميائية والفيزيائية والإشعاعية للمادة"[25]مع نفي كلي لوجود أي مواد مشعة أو مخاطر فعلية على صحة المواطن. خطاب تقني اتخذ منحى تفسيريا/تصحيحيا للانطباعات الخاطئة "المنجرة"عن التصنيف القديم الذي أنتج حسب قولها: "حالة من الفزع الاجتماعي المزمن"(une psychose de phosphogypse).[26]الوزيرة هنا، هي مثال للفاعل العقلاني الداعم الذي يقرر كيف يسوق للقرار ومتى ينهي النقاش حوله. نستدل على ذلك بقولها: "هذا ليس مجال تبادل آراء، لهذا فكرت الحكومة في الجانب العلمي الذي يقنع".[27]بهذا الشكل، لا تكتفي السلطة بإصدار التوجيهات بل تنخرط في عملية تعبوية هدفها ترسيخ سردية واحدة.

وجود الهيئة العلمية المكلفة كحليف ينسجم مع مساعي السلطة السياسية لحيازة الشرعية.[28]فالتسويق الاستباقي للفوائد المحتملة من عملية تثمين الفوسفوجيبس واقتراح التوصيات المطالبة بمراجعة الإطار التشريعي الخاص بتصنيفه في يوم دراسي بجامعة قفصة عام 2023[29]من شأنه أن يساهم في إنتاج المزيد من اليقينية. يظهر ذلك في تصريح الإمام علوي، أحد الأعضاء المكلفين، للتلفزة الوطنية الأولى مستشهدا بالقول: "تونس خارج تصنيف الخطورة.. ونحن ندعو الناس إلى التثمين الذي سيقلل التخزين المسبب لأغلب الإشكاليات". يأتي هذا الخطاب على خلفية جلسة الاستماع البرلمانية التي أقيمت بمبادرة من لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة لتدارس نتائج التقرير وبيان إمكانيات تحققها على أرض الواقع.[30]

ومن جهة أخرى، يلعب الإعلام دورا مركزيا في إعادة إنتاج نفس السردية السلطوية وذلك عبر الاكتفاء بنقل القرارات والخطابات دون أية مراجعات نقدية لما ورد في المضمون. وتتعاظم استفادة السردية الرسمية من الدعم الإعلامي لفكرة "التثمين" والتنمية الاقتصادية[31] ومحاولات التشويش على حملات الحشد والمناصرة..[32] تنضاف إليها موجة تصريحات إعلامية معظمها تُبثّ في قنوات خاصة، محورها الأساسي الثناء على إنجازات رئيس الجمهورية والإشادة"بشجاعته منقطعة النظير على خلاف سابقيه"[33] في طبيعة تعامله مع الحراك الاحتجاجي الأخير في قابس.[34]

كما تظهر تحالفات جديدة مصحوبة بدخول فاعلين جدد يعيدون رسم الحدود ويوسعون نطاق المقبولية الاجتماعية. ويكشف خطاب وزير التجهيز صلاح الزواري عن شكل آخر من الممكن عند التطرق إلى "إمكانية التحكم في الفوسفوجيبس لزراعة الغابات.. والاستصلاح البيئي".[35]ويضاف إلى كلّ ذلك خطاب وزير الصحة "مصطفى الفرجاني" الذي أقر من جهته بأن "الدولة تسعى إلى تحويل الأزمة البيئية في قابس إلى نموذج تنموي

جديد" مؤكدا على أهمية استخدام الفوسفوجيبس في الاقتصاد الدائري وتحويله إلى "مصدر ابتكار"، مضيفًا أنّ "الوظيفة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية ليست قائمة على وعود بل على عمل وإنجاز وتشييد".[36] ليعلن في النهاية عن عزم الدولة "إنشاء قطب خاص بالأمراض السرطانية بالمنطقة".[37]

بهذه الخطابات القاطعة والمشككة لما سبقها، ينخرط الفاعلون في تحالف سردي داعم أساسه تحويل جوهر النقاش من المساءلة إلى المحاججة والإقناع بأسلوب تقني وعلمي لا يقبل التشكيك، يخدم سردية الدولة المنقذة من التلوث، صاحبة الحلول، لتبرير توجهاتها الاقتصادية.

وعموما، ترتكز السردية الرسمية لإعادة تصنيف الفوسفوجيبس على ثلاث مقومات أساسية: القدرة على تأطير المشكلة البيئية بشكل جديد والدفاع عنها وترويجها، وإعادة إنتاج الشرعية عبر تصدير تقارير مناوئة لما سبق استخدامه من مرجعيات علمية، وحشد عدد من المؤسسات لمساندة البناء السردي الجديد وقمع السرديات البديلة.

قمع السرديات المضادة الصادرة عن المجتمع المدني

لا تكتمل قوة السردية المهيمنة إلا بعد احتكارها للأغورا (Agora)،[38]ذلك الحيز الرمزي الذي تتنازع فيه السرديات من أجل الشرعية والاعتراف. ليتحدد بعد ذلك من يملك حق الظهور وحق القول وشروط ممارستهما، كشكل من أشكال إنتاج "القوة الرمزية" وفق تعبير بيير بورديو.[39] وهكذا، ينتج الخطاب الرسمي، منذ لحظة إعلانه الأول عن قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس، سرديات بديلة تضع الحق في الصحة والبيئة في قلب المعركة ضد السردية السلطوية.[40]

تركز سردية النظام على قمع كل الأصوات الناقدة التي تتبناها الحركات البيئية والجماعات العلمية المستقلة عبر إغفال الدراسات العلمية المنجزة على مدار سنوات والاكتفاء بتكوين لجنة، وصفها خبير التنمية والموارد المائية حسين الرحيلي، بأنها "على المقاس".[41]هذه الانتقائية المعرفية تضمن طموح السلطة في الانفراد بالحقيقة. بهذا الشكل، يصبح الأفراد أجسادًا لا صوت لها وفقا لتصور حنة أرندت[42]ويُقصى كل "فعل تواصلي"[43] أو معرفة تصنف الفوسفوجيبس كمادة "سامة" أو"خطرة" مهددة للبيئة والصحة العامة.

لا يخفي القول الرسمي موقفه من المجتمع المدني، خصوصا في تناوله للحراك البيئي الأخير في قابس، المطالب أساسا بالتراجع عن القرارات الحكومية الأخيرة والتفكيك الفوري للوحدات الصناعية الملوثة.[44] وهنا فإنّ تعويل النظام على نهج الأمننة بالزجر والعقاب المادي، خصوصا مع تصاعد حالات الاستنفار العام، لم يُثنه عن تأطير المسألة سرديا وإدراج الحدث في قالب المؤامرات التي تحاك والألاعيب السياسية التي تدبر لزعزعة الاستقرار العام من خلال الحديث عن "المناوئين والمتآمرين..الذين تغدق عليهم الأموال من الخارج حتى يكونوا أبواقا مأجورة ومسعورة"[45] واتهام حركة جيل "زد" مباشرة بتأجيج الأوضاع.[46] فضلا عن استدعاء أدوات بلاغية ومجازية مكثفة، بدءا من استعمال شعر النقائض والهجاء لجرير والفرزدق في لحظة يستدل فيها رئيس الجمهورية ببيت لجرير يقول فيه : "زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا فأبشر بطول سلامة يا مربع"[47] كرد ساخر

على الخصوم والمعارضين من مجتمع مدني وسياسيين مشاركين في الحراك، وصولا إلى استحضار رموز وشخصيات تاريخية كشكل من أشكال المنازعة الأخلاقية في قول الرئيس: "في قابس لو كان الدغباجي[48] على قيد الحياة لوقف مع الأهالي بصموده البطولي التاريخي للتصدي للمتآمرين على الشعب التونسي".[49] وفي نفس السياق فقد أفاد الناطق الرسمي باسم الحرس الوطني، في لقاء له مع التلفزة الوطنية التونسية،أن هناك استغلالا للوضع البيئي في قابس من قبل أطراف معينة "هدفها القيام بأعمال تخريبية".[50]

بهذا الخطاب، تحول السلطة كل حراك ضدها إلى لحظة مكر وخيانة تضع الناشط البيئي/المواطن الرافع لشعار "أريد أن أتنفس" أمام اختبار أخلاقي رمزي يتعلق بالوطنية والولاء، فتحوله من صاحب حق واع بحجم المظلومية إلى "جهة ممولة من الخارج"، يتمثلها النظام، في المجتمع المدني وسردياته. بهذا الشكل، تعيد السلطة رسم حدود الفعل المشروع بهدف فرض الضبط الاجتماعي تجنبا لفقدان مجالها الحيوي. بالمحصلة، يصبح الفعل الاحتجاجي بمثابة المعارضة لنظام السلطة والحقيقة والعلوم "الموضوعية"؛ مما يضع أي حراك بيئي في موقف دفاعي مستمر ومساءلة قانونية متتالية.

إعادة تصنيف "المادة السامة": منعطف نيوليبرالي جديد؟

يكشف قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس عن وجه خفي في عمليات صنع السياسات البيئية في تونس وتأطيرها. فالملفت في تحليلنا للسردية الرسمية، هو وجود أجهزة تصنع الحبكات وتوزع التسميات في فضاءات مغلقة وإستثنائية. إذ لم نعد نتحدث عن "نفاية سامة ومشعة" بقدر ما أصبحنا نتحدث عن "مادة منتجة" من شأنها أن تكون جزءا من مشروع حي يقوم على الصناعات الاستخراجية والحسابات الاستثمارية المرتكزة أساسا على "اقتصاديات السلع الرخيصة" .[51]

و تتعزز وجاهة هذا التحليل بالعودة إلى تصريح وزير التجهيز التونسي في قبة البرلمان عند إعلانه عن اتفاق مع فريق فني صيني لمتابعة برنامج إعادة تأهيل المجمع الكيميائي.[52] من جهة أخرى، يعلن السفير الصيني بتونس عن خطة تنفيذية لإرساء مشاريع استثمارية واستعداد بلاده للتعاون مع تونس في مجال معالجة التلوث وتدوير الصناعات الكيميائية.[53]وفي السياق نفسه، يروج عضو مجلس إدارة الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط لفكرة "التنمية الخضراء" و"إدارة النفايات السامة" و"ترشيح الغازات" بهدف"تقديم حياة أفضل للمواطنين" و"تحقيق الكسب المشترك".[54]

تصريحاتٌ تكشف عن توجه سياسي نيوليبرالي مغلف يخير التفاوض مع الخارج بدل الداخل، يستلهم منه حلولا وإصلاحات خيالية ويسوق لها في خطاب قد يعتبره بورديو "قويًا وصعب المقاومة".[55] وقد يغدو هذا المنطق أكثر جلاءً، بل وأكثر تعقيدًا، في القرار الموازي الذي قدمته السلطة بخصوص مساعيها "لإنتاج الأمونيا الخضراء بقابس" والذي يوحي برغبة قوية في التموقع داخل السوق الطاقية الناشئة التي تقوم أساسا على التصدير المفرط "للهيدروجين الأخضر" الموجه للاتحاد الأوروبي[56] . مشاريعٌ جرى تلميعها خطابيا لتغطي "غسلًا أخضرا Greenwashing "[57] وشكلا حديثًا من "الاستيلاء"[58] على الطاقات والأراضي دون طرح جدي للتداعيات التلوثية وما يصاحبها من إستنزاف للموارد المحلية . فالسلطة التونسية وهي تدير ملف الأزمة البيئية في قابس

تفصل نفسها عن الزمن المحتج وتتعالى عليه بذر الرماد في الأعين وممارسة العنف على الأجساد والأصوات والأفكار. وكأن هذه القرارات أكبر من أن تسقط لا في سبيل الحق كمبدأ ولا العدالة البيئية كشرط تأسيسي للعدالة الإجتماعية.

خلاصة

بشكلٍ عام يمكن التفكير في قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس في تونس ضمن مستويين اثنين. يشير الأول لقراءة ظاهرية تنتجها السردية الرسمية وتقدمها كنقطة تحول مفصلية في إدارة السياسات البيئية والتدخل العمومي أي الانتقال من سيرورة الفساد والتهميش البيئي والاقتصادي الموروث إلى صيرورة التثمين والبناء والإصلاح الجديد. غير أن هذا التصوّر يظل، في حدود التحليل السردي للسياسات، مرتبطا بمنطق الظهور السياسي أي ما تقوله السياسة عن نفسها. في مستوى ثان، يكشف تتبع السرديات الرسمية المحيطة بالقرار عن مؤشرات أخرى أكثر ترجيحا. حيث لا يفهم قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس كقطيعة مع ما سبق من خيارات سياسية بل كإعادة تأطير للمشكلة بشكل جديد، بلغة "المعرفة العلمية" والخبرة التقنية لضمان أولويات الإنتاج والنمو دون أية محاولة لتفكيك جذور الأزمة وأسبابها البنيوية أو إدراج مسائل محورية كالطبقة والتاريخ الاستعماري.

تقودنا هذه القراءة إلى خلاصة مفادها أن السرديات هي فعل سياسي بامتياز ومدخل تحليلي أساسي لفهم حدود وإمكانات التغيير في السياسات العامة . وعليه فإن عملية تفكيك السرديات المرتبطة بالسياسات البيئية عموما ليست مجرد تمرين تأويلي بل وسيلة منهجية مميزة لاستكشاف "أنا الدولة" وبطولاتها الحقيقية والمزيفة خصوصا حين يتعلق الأمر بحقوق حياتية وبيئية لا تقبل التأجيل أو المساومة.

---

[1] رئاسة الجمهورية التونسية، «لقاء رئيس الجمهورية قيس سعيّد مع السيدة فاطمة ثابت حرم شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة»، 4 مارس/آذار 2025، متاح على https://www.carthage.tn/fr/node/8344

[2] الصفحة الرسمية لرئاسة الحكومة التونسية على الفايسبوك، يوم 5 آذار/مارس2025. متاح على https://www.facebook.com/share/v/1BTEiRMaLi/

[3] Nesrine Ayeb et al., “Caractérisation du phosphogypse issu de l'industrie phosphatière du Groupe Chimique Tunisien et sa distribution dans l'eau et le sédiment du golfe de Gabès”, *Revue FSB*, vol. XVIII, 2020, pp. 69–70.

[4] Moncef Zairi and Mohamed Jamel Rouis, “Impacts environnementaux du stockage du phosphogypse à Sfax (Tunisie)”, *Bulletin des laboratoires des ponts et chaussées*, no. 219, 1999, pp. 29–40.

[5] فرانس 24، «شهادات من مواطنين تونسيين عن التلوث الكارثي في قابس»، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2025، متاح على https://youtu.be/1J1PqhZp3qs?si=gWhW7jvxVS8y1U3r.

[6] يشير عالم الاجتماع الفرنسي دينيس دوكلو (Denis Duclos)، في دراسته الصادرة سنة 1980 حول الطبقة العاملة و تأثير النشاط الصناعي على البيئة ، إلى الفترة التي أعقبت عام 1968 و موجة الحركات البيئية التي تلتها، حيث يبرز في تحليله ظهور تحالفات جديدة في فرنسا جمعت النشطاء البيئيين والصيادين وبعض مكونات الحركة العمالية المعارضة لتصريف الفوسفوجيبس في نهر السين (Seine) مطالبين بتخزينه على اليابسة ليعاد استخدامه من جديد . وقد أثار هذا الحل عدة مخاوف و اعتراضات في أوروبا لما قد ينتج عنه من مخاطر. في المقابل ، أظهرت نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة الأمريكية جاكلين لوبيز (Jaclyn Lopez) سنة 2022 ، حول أزمة الفوسفوجيبس و الإخفاقات التنظيمية لوكالة حماية البيئة ، وجود العديد من التهديدات البيئية و الصحية التي تتعرض

لها الفئات الأكثر تهميشا وقربا من نقاط تخزين مادة الفوسفوجيبس على اليابسة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتقال مراكز الإنتاج إلى دول الجنوب، امتدت بؤر التوتر المرتبطة بإدارة الفوسفوجيبس إلى دول مثل تونس خصوصا مع تصاعد وتيرة الاجتجاج ضد التلوث الصناعي بعد الثورة.

[7] Groupe Chimique Tunisien, « Réalisation d'une mission d'audit environnemental et social (E&S) des sites du Groupe chimique tunisien (Gabès, Skhira et Mdhila 1) », juillet 2025, disponible sur: https://www.afdb.org/sites/default/files/rapport_audit_es-gct-gabes-def_16_08_2025.pdf (GCT, "Audit E&S")

[8] Carol Bacchi, "Introducing the 'What's the Problem Represented to be?' Approach", in A. Bletsas and C. Beasley (eds.), *Engaging with Carol Bacchi: Strategic Interventions & Exchanges*, University of Adelaide Press, 2012, pp. 21–24, available at http://www.adelaide.edu.au/press/titles/engaging/

[9] Elizabeth A. Shanahan, Michael D. Jones, Mark K. McBeth and Claudio M. Radaelli, "The Narrative Policy Framework", in *Theories of the Policy Process*, Routledge, 2018, pp. 173–213.

[10] GCT, "Audit E&S"

[11] لا ينفصل هذا الإجراء عن مسألة الانتقال الطاقي و الهيدروجين الأخضر في تونس الذي سنتطرق إليه في المحور السادس و الأخير.

[12] GCT, "Audit E&S"

[13] شكلت قرارات الحكومة فيما يخص مسألة الحمض الفوسفوري الأساسَ اللوجيستي والأرضية العملية التي سيتحول من خلالها الفوسفوجيبس إلى مورد قابل للتثمين. باعتبار أن إنتاج طن واحد من هذه المادة يستوجب 5 أطنان من الفوسفوجيبس.

[14] رئاسة الجمهورية التونسية، «لقاء قيس سعيّد مع رئيس نقابة الصيد الساحلي بقابس وكاتب عام شط السلام للتنمية المستدامة»، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2020، متاح على https://www.carthage.tn/fr/node/4289

[15] رئاسة الجمهورية التونسية، «لقاء رئيس الجمهورية قيس سعيّد مع السيّد حبيب عبيد، وزير البيئة»، 5 سبتمبر/أيلول 2024، متاح على https://www.carthage.tn/ar/...

[16] يحمل نص البلاغ شحنة دلالية واضحة يمكن استجلاؤها في الجهد المبذول في انتقاء التعابير والمصطلحات والأفعال التي تدعم سردية السلطة حيث تكررت كلمة "إنشاء" 5 مرات، "تنفيذ" 5 مرات،"عمل" 5 مرات في نص البلاغ ذاته.

[17] تعاني مناطق الحوض المنجمي وقابس من عديد الإشكاليات التنموية أهمها عدم توفر المياه الصالحة للشراب التي عادة ما تُستخدم في عمليات تكرير الفوسفات.

[18] GCT, "Audit E&S"

[19] Khalfaou Sahbi, « Un bréviaire du populisme », dans *Le Pouvoir d'un seul*, Hamadi Redissi (dir.), Diwen Éditions, 2023, p. 17-32

[20] الجمهورية التونسية، الأمر عدد2339 لسنة 2000 المؤرخ في10 أكتوبر/تشرين الأول 2000، المتعلق بضبط قائمة النفايات الخطرة، متاح على http://www.citet.nat.tn/Portail/doc/SYRACUSE/40562

[21]الجمهورية التونسية، القانون عدد 37 المؤرخ في2 يونيو /حزيران 1997، المتعلّق بالأحكام المنظمة للنقل والتحويل عبر الطرقات، متاح على https://lejuriste.ahlamontada.com/t545-topic

[22] Duval Rodrigues Neto Damasio and Márcio Barcelos, "Stories in the Agenda: A Narrative Policy Framework Study", *Revista de Administração Pública*, vol. 54, no. 6, 2020, available at https://doaj.org/article/e30be72bad0d4fc8b0ebeaf6fafad3fa

[23] Jamie Furniss, Maha Bouhlel. Le président « propre » : déchets et propreté comme métaphores politiques. La Lettre de l'IRMC, n°34, 2023, pp.48-53, disponible sur : https://shs.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2023-2-page-169?lang=fr

[24] Comité scientifique, *La valorisation du phosphogypse : Opportunités pour le développement économique régional*, mai 2024, disponible sur https://kashfmedia.com/wp-content/uploads/2025/08/754279340-Rapport-Final-CS-sur-le-PG-Mai-2024-1_compressed-compressed-compressed_compressed-1.pdf

وهو تقرير صدر في فترة زمنية قياسية لا تتجاوز سبعة أشهر تقريبًا. ويُظهر الاطلاع على مضمونه أنه قائم أساسًا على مقاربة نظرية تفتقر إلى أي عمل ميداني مباشر؛ إذ إعتمد معدّوه على إعادة توظيف مقتطفات منتقاة من تقارير ودراسات أُنجزت في سياقات وبلدان أخرى، وذلك بهدف دعم وجاهة قرار إعادة تصنيف الفوسفوجيبس في تونس.

[25] Tunisie Numérique، « وزيرة الصناعة: الفوسفوجيبس مادة غير خطرة و لا تُمثّل خطرًا على صحة المواطن»، 12 مارس/آذار 2025،متاح على https://youtu.be/YOm6FuBrU1I?si=ZrvtkVM8cVQcrsP (TN، "وزير الصناعة")

[26] TN، "وزير الصناعة"

[27] TN، "وزير الصناعة"

[28] عُيّن الأعضاء بصفة شخصية و بالتالي لا يمثلون المؤسسات التي ينتمون إليها. و قد تبين أن ثلاثة منهم يشغلون مناصب رسمية عليا داخل وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وزارة البيئة، فضلا عن وجود أربعة خبراء مختصين في البيئة و التنمية المستدامة. في حين يعمل سبعة آخرون كأساتذة باحثين في الجامعات.

[29] Webmanagercenter, « Valorisation des phosphogypses : la Tunisie recommande de les retirer de la liste des substances dangereuses », 15 décembre 2023, disponible sur : https://www.webmanagercenter.com/2023/12/15/518082/518082/

[30] الصفحة الرسمية لمجلس نواب الشعب، «جلسة استماع إلى اللجنة العلمية المكلفة بدراسة مادة الفوسفوجيبس»، 23 أبريل/نيسان 2025،متاح على https://arp.tn/ar_SY/blog/1/post/8983

[31] موزاييك أف أم، «اللجنة العلمية: يجب تثمين الفوسفوجيبس والتوقف عن سكبه في خليج قابس»، 23 أبريل/نيسان 2025، متاح على https://www.mosaiquefm.net/ar...

[32] جوهرة أف أم، «قابس تشهد انتعاشة ملحوظة في القطاع السياحي»، 28 مايو/أيار 2025، متاح على https://www.jawharafm.net/ar/article/.../105/276461

[33] قناة التاسعة، «القوابسية يعطيهم الصحة، عندهم ألف حق وبوعيهم قطعوا الطريق على هؤلاء»، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2025، متاح على https://youtu.be/Fe7nwTyir4c?si=dqCZju8E03mgHHeD.

[34] مع بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر2025، شهدت تونس أكبر حراك بيئي في تاريخ البلاد؛ حيث بدأت الاحتجاجات من مدينة قابس و توسعت إلى العاصمة بعد تفاقم حالات الاختناق و الإغماء اليومية بين صفوف التلاميذ و السكان بسبب استنشاقهم للغازات السامة الناجمة عن النشاط الصناعي للمجمع الكيميائي.

[35] Tunisie Numérique، «كلمة وزير التجهيز بمجلس النواب حول الأوضاع في قابس»، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2025،متاح على https://www.youtube.com/live/PgBQvMASJSk?si=xdThMhymzkcfePHb

[36] Tunisie Numérique، «كلمة وزير الصحة بمجلس النواب حول الأوضاع في قابس»، 20أكتوبر/تشرين الأول2025. متاح على https://www.youtube.com/live/UhVO0Arl9xA?si=T0em0BEpLTvnojel

[37] Tunisie Numérique ،«وزير الصحة: إطلاق قطب خاص بالأمراض السرطانية بولاية قابس»، 20أكتوبر/تشرين الأول2025، متاح على https://youtu.be/yYi5JIJnrOM?si=3OhYFGGYyu03e73U

[38] M. D. Jones, M. K. McBeth and E. A. Shanahan, “Introducing the Narrative Policy Framework”, in *The Science of Stories: Applications of the Narrative Policy Framework in Public Policy Analysis*, ed. by Michael D. Jones, Elisabeth A. Shanahan and Mark K. McBeth (New York: Palgrave Macmillan, 2014), p. 15.

[39] Pierre Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), p. 163.

[40] بيان حراك «أوقفوا التلوث بقابس»، 6 مارس/آذار 2025، متاح على https://www.facebook.com/share/p/18VtNnB61x/

[41] نواة، «مقابلة مع الخبير حسين الرحيلي: إعادة تصنيف الفوسفوجيبس قرار سياسي لا علمي»، 28 مارس/آذار 2025، متاح على https://nawaat.org/2025/03/28/...

[42] Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, new edn (San Diego: Harcourt Brace & Company, 1973), pp. 457–458.

[43] Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action*, vol. 1: *Reason and the Rationalization of Society* (Boston: Beacon Press, 1984), pp. 152–160.

[44] فرانس 24، «إضراب عام يشمل مدينة قابس التونسية ومظاهرات تطالب بتفكيك الوحدات»، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2025، متاح على https://youtu.be/MVvU2jyyIqE?si=L0HRZ6ptnja3iNr4

[45] رئاسة الجمهورية التونسية، «لقاء رئيس الجمهورية قيس سعيّد مع السيدين إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وعماد الدربالي، رئيس مجلس الجهات والأقاليم»، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، متاح على https://www.carthage.tn/fr/node/8406

[46] التلفزة الوطنية الأولى، «اجتماع رئيس الجمهورية بقصر قرطاج بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري، رئيسة الحكومة»، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2025، متاح على https://youtu.be/9PSRh3_PQhs?si=DsOcGIILnobqLRZP (التلفزة الوطنية الأولى، "اجتماع الرئيس الجمهورية بقصر قرطاج بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري")

[47] التلفزة الوطنية الأولى، "اجتماع الرئيس الجمهورية بقصر قرطاج بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري"

[48] محمد الدغباجي هو مناضل تونسي وأحد رموز المقاومة المسلحة في تونس وليبيا. تزعم العديد من التنظيمات الوطنية المناهضة للاستعمار الفرنسي والإيطالي. أعدمه الاحتلال الفرنسي في ساحة مدينته الحامة من ولاية قابس في غرة مارس /آذار 1924 ليتحول بعد ذلك إلى بطل من أبطال الحركة الوطنية التونسية المسلحة.

[49] التلفزة الوطنية الأولى، "اجتماع الرئيس الجمهورية بقصر قرطاج بالسيدة سارة الزعفراني الزنزري"

[50] الأخبار الوطنية، «ضيف النشرة:حسام الدين الجبابلي، الناطق الرسمي باسم الحرس الوطني»، 18 أكتوبر/تشرين لأول 2025، متاح على https://youtu.be/A9d_HReeBYA?si=2jCc-YG_eegdXY-A

[51] رامي عبد المولى، «إعادة تصنيف الفوسفوجيبس: قرار مثقل بالترسبات الاقتصادية والسياسية»، المفكرة القانونية، 16 أبريل/نيسان 2025، متاح علىhttps://legal-agenda.com/...

[52] GCT, "Audit E&S"

[53] موزاييك أف أم، «سفير الصين: مستعدون للتعاون مع تونس لمعالجة التلوث في قابس، وموعد إعادة بناء ملعب المنزه»، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، متاح على https://youtu.be/IZVq7Si7hjo?si=pcJHFeI_nWjz8Jwm

[54] المشهد، «الصين تنقذ تونس؟ ما الذي يمكن أن تقدمه بكين لحل أزمة قابس البيئية والاجتماعية؟»، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2025، متاح على https://youtu.be/iG6oCLBVoO0?si=nWt90PGja9TLdIn3

[55] Pierre Bourdieu, “L’essence du néolibéralisme”, *Le Monde diplomatique*, March 1998, available at https://www.monde-diplomatique.fr/1998/03/BOURDIEU/3609

[56] Corporate Europe Observatory, *The Hydrogen Hype: Gas Industry Fairy Tale or Climate Horror Story?*, December 2020, p. 21, available at https://corporateeurope.org/sites/default/files/2020-12/hydrogen-report-web-final_0.pdf

[57] Benoit Cordelier, “Greenwashing ou écoblanchiment : Cadrer la communication environnementale”, *Sens-Dessous* 2020/2, no. 26 (2020), pp. 21-32, available at https://shs.cairn.info/revue-sens-dessous-2020-2-page-21?lang=fr (Cordelier, "Greenwashing ou écoblanchiment")

[58] Cordelier, "Greenwashing ou écoblanchiment"